http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1591) السنة السابعة- الاربعاء (26) آب 2009

الـــرمـــادي تـكـافـح لـتـرسـيـخ سـيـادة الـقـانـون

ترجمة : عمار كاظم محمد

في هذه المدينة التي كانت في ما مضى على صلة بتنظيم القاعدة والعنف ، تصارع القوات العراقية مع الفساد والفوضى المتفشية التي تهدد بعرقلة الأمن في مدينة الرمادي و الذي هدأ بشق الأنفس في العامين الماضيين.

وكانت الولايات المتحدة قد قامت بتمويل بناء المحكمة التي افتتحت مؤخرا بمبلغ ٢١ مليون دولار وهناك أكثر من قضية كبيرة قد تم تقديمهما للعدالة في الأشهر الستة الماضية لكن هذه المحكمة قد فشلت لحد الآن في إدانة أي مشتبه به ، وفقا لمسؤولين عسكريين أمريكيين.

يقول اللفتنانت كولونيل جوزيف كابل قائد الكتيبة الثانية لمشاة البحرية الأمريكية «هدفي هو القبض على الجناة لكي تتم تصفية الإرهاب وحل تلك القضايا ولكن الوقت يمر « حيث ستغادر

. كتيبة المشاة في تشرين الأول المقبل وستكون آخر وحدة مشاة بحرية في الرمادي.

كانت محافظة الأنبار مركزا سابقا ازدهر فيه التمرد ، لكن النجاحات الأمنية في الرمادي ساعدت على تحسن الأمن ليس في هذه المدينة وحدها فحسب بل و في جميع أنحاء وسط العراق بما في ذلك بغداد.

اجتماع مع القاضي

وكان اللفيتانت كولونيل(كابل) قد عقد المؤتمر الشهري الموسع للأمن ، في محاولة للجمع بين الشرطة العراقية والقوات الخاصة ، وقادة الجيش ومسؤولين آخرين من أجل تحسين التنسيق في مركز المحافظة وقد ضم المؤتمر الأخير قاضيا اجتمع مع بعض قادة الشرطة العراقية الذين التقى بهم لأول مرة.

وقال القاضي محمد عبد الله أثناء الاجتماع « أن أي قاض لا يستطيع القيام بواجبه ما لم تقم الشرطة بواجبها حيث أن الشرطة إذا لم تستطع توفير الدليل فليس بمقدوري أن افعل شيئا « لكن الشرطة تشكو أنه حتى في حالة جلب المشتبه بهم إلى المحكمة وعلى الرغم من إلقاء القبض عليهم وبحوزتهم الأسلحة أو اعترافهم يتم إطلاق سراحهم .

القاضي من جهته رد على ذلك بقوله « إذا قدم المجرم اعترافه فلا يعني ذلك كل الأدلة فالمحتجزون لديهم حقوق أيضا ،فإذا لاحظنا كدمة على وجه المتهم يمكننا الاستنتاج أنه قد تعرض إلى الضرب فنحن نعرف جميعا أنه في بعض الأحيان حتى إذا كان المشتبه به مذنبا وقد تعرض للضرب فان اعترافه يغدو غير قانوني وبالتالي نخسر القضية «.

محمد عبد الله الذي عمل قاضيا لمدة ١٠ سنوات، يقول إن بعض المشتبه بهم قد تعرضوا للضرب في الحجز نسب ضئيلة من الحالات التي رآها .

من جهة أخرى يعتقد مسؤولون أمريكيون وعراقيون أن الرشوة هي وراء الإفراج عن بعض المعتقلين الآخرين بمن في ذلك أحد القادة الذين يشتبه بكونه يقود مجاميع المتمردين البعثيين وكان مسؤولا عن هجمات بالقنابل اليدوية وقد تم إطلاق سراحه مؤخرا لعدم كفاية الأدلة طبقا لقول مشاة البحرية الأمريكية .

لا دعوات لطلب المساعدة من الولايات المتحدة

لقد بقيت قوات مشاة البحرية الأمريكية في قاعدتها على أطراف مدينة الرمادي منذ الثلاثين من حزيران الماضي وهو الموعد النهائي لانسحاب القوات الأمريكية من المدن طبقا للاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة وعلى الرغم من انفجار سيارة مفخخة في شهر تموز الماضي، هذا الانفجار دفع المسؤولين العراقيين لإعلان حالة الطوارئ في المدينة لكن قيادة عمليات الانبار التابعة لرئاسة الوزراء والمؤولة عن التنسيق الأمني لم تطلب ولو لمرة واحدة المساعدة الأمنية من القوات الأمريكية منذ نهاية حزيران الماضي . وقد اقتصرت طلبات المساعدة على المستويات الدنيا من القادة العراقيين خلال العمليات في محافظة الانبار الأمر الذي لم تتصرف القوات الأمريكية بناء عليها.

يقول الرائد كيرك مبرت ضابط الشؤون المدنية في الكتيبة « انه من الهجمات الأكثر دموية ضد القوات الأمريكية وقد حصل التحول فيها بقيام زعماء العشائر بالوقوف ضد المتمردين في حركة الصحوة. ما أدى بعد ذلك إلى أن يكون العديد من رجال الشرطة رجال القبائل بدلا من مجندي الشرطة المدربين.

اشتكى مسؤولو الشرطة الرمادي في جميع أنحاء العراق من الجهات الموثوقة لكن قوات الشرطة والتي تعتبر العنصر الأساسي للحفاظ على السيطرة الأمنية في معظم المدن الكبرى ما زالت مصدرا للقلق .

الخط الأزرق الرقيق

الرمادي التي كانت احد معاقل القاعدة في العراق ، ومسرحا للبعض نوع من الفوضى التي تعقب مرحلة انتقالية فلقد انسحبنا و لن يكون هذا التوقف من جهتنا متزامنا مع استقرار الوضع الأمني بالكامل « وفي اجتماع امني عقده ضباط مشاة البحرية مع نظرائهم العراقيين ذكروا فيه بان القوات الأمريكية كانت مستعدة للمساعدة في الشؤون الاستخباراتية والمراقبة والقياسات البيولوجية للتعرف على المشتبه بهم ، وإبطال مفعول المتفجرات.

يقول اللفتانت كولونيل كابل «إن هدفنا الرئيسي الآن هو للمساعدة على توفير الاستقرار» بعد مغادرة ١٥ ألف جندي من مشاة البحرية الأمريكية البلاد و بحلول الربيع المقبل سيتم تحويل كامل الجهد العسكري من العراق إلى أفغانستان.

أغلب مشاة البحرية الأمريكية تتمركز الآن إلى الغرب من مدينة الرمادي ، حيث يتسلل المقاتلون الأجانب من سوريا و حيث كانت القاعدة في العراق في الماضي تنشئ طرق الإمداد والأماكن الآمنة لها . وعلى الرغم من اعتبار الجيش في المؤتمر من أنهم لم يكن لديهم ما يكفي من البنزين أو قطع غيار لسيارات الشرطة ووصفوا آليات العمل الجارية بكونها محكومة بالفساد ، فضلا عن شعورهم بالإحباط مع نظام العدالة الجنائية والذي يسمح للمشتبه بهم أن يكونوا أحرارا.

يقول اللفتانت كلونيل كابل أنه « على رغم المخاوف من أن القاعدة ربما تعيد تجميع صفوفها هنا» لكنه يعتقد أنها لن تكون قادرة على أن تضرب بجذورها في تجنيدهم من جديد لأن القاعدة قد تم تجفيف منابعها .

يقول عقيد الشرطة صالح مهدي شاهين «لقد ربحنا معركة لكننا لم نربح الحرب. ونحن نعلم أننا ما زلنا نقاتلهم» مضيفا « إنهم ما زلوا يستهدفون المدنيين ونحن نعلم أنهم قادرون على فعل أكثر من هذا حتى موعد الانتخابات في كانون الثاني المقبل.

عن : كرستيان ساينز

بعد التفجيرات الاخيرة

العراقيون منقسمون في مواقفهم حيال القوات الامنية

ترجمة : علاء خالد غزالة

تمزقت ثقة العراقيين في قواتهم الامنية بعد تفجيرات بغداد الاخيرة، والتي تُعد الاكثر سفكا للدماء منذ ثمانية عشرة شهرا، تماما مثل الحطام المتخلف عن تلك الهجمات. فقد تجمع مواطنون وبعض من العناصر الامنية خارج مبنى وزارة الخارجية، الكائن في مركز مدينة بغداد، حول اكوام من هياكل السيارات المحترقة التي لايزال لهيب بعضها يضيء ظلمة الغروب.

يقول حارث، احد حراس وزارة الخارجية وهو يجلس تحت الاسلاك المتدلية من احد اعمدة المصابيح المعطوبة بفعل الانفجار: «ليست القوات العراقية قوية بما فيه الكفاية. يمكنك ان تراهم عادة وهم يتكلمون في هواتفهم المحمولة ويستمعون الى الموسيقى.»

وقد تم اخلاء الوزارة بعد فترة وجيزة من انفجار الشاحنة التي ملئت بحوالي طن من المتفجرات، واودت بحياة ٥٩ شخصا وجرحت ١٥٠ آخرين. لكن فاطمة عبد الله شريف كانت تبحث، حتى بعد مرور ثمانية ساعات على الانفجار، عن ابنتها زينب، وهي موظفة في الوزارة.

وهي تسأل كل من يمر بها، بصوت يملؤه الاسى: «هل سمعت أي شيء عنها؟ لقد كنت ابحث عنها منذ الصباح.»

وكانت زينب، وهي احدى بنات فاطمة الثلاث، قد عادت الى بغداد مؤقتا من المكسيك. تنوح فاطمة وهي تقول: «لقد عملت بكل جهد لكي أربيهن.» حيث ان زوجها قد توفي قبل اثني عشر عاما.

وكان العديد من القتلى والجرحى من بين موظفي الوزارة. وقد استقل هوشيار زيباري، وزير الخارجية الذي لم يكن موجودا في بغداد حينما حدث الانفجار، الطائرة عائدا من مدينة اربيل، عاصمة اقليم كردستان، وتوجه مباشرة الى المستشفى لعيادة الجرحى.

(أنا أفضّل بقاء القوات الامريكية) تحيط بالوزارة جدران خرسانية مرتفعة، وتقع على شارع مزدحم، على مقربة من نقطة تفتيش تم تفكيكها في وقت سابق من هذا العام. وقد تحمست السلطات العراقية لاظهار علامات على التحسن الامني مع انخفاض الهجمات في بغداد، ما يجعل المدينة قابلة للعيش من جديد، ومن ثم بدأت في رفع الجدران الخرسانية ونقاط التفتيش.

يقول هاوري طالباني، الموظف في قسم المعلوماتية بالوزارة: (حن جميعا نعلم ان قواتنا الامنية ليست بأفضل حالاتها. لقد رأينا شاحنة كبيرة في كاميرا المراقبة.) ويضيف وقد رشح الدم من خلف الضمادة التي وضعها على رأسه: (كيف يمكن لك ان تقود شاحنة تحمل طنا من المتفجرات الى هنا؟!)

وفي المنطقة المقابلة عبر الشارع، يوضح الشرطي حميد عيد، وهو يقف عند اغصان محترقة لشجرة طالتها نيران الانفجار، لماذا يتفحص بقايا سيارته التي هي عبارة عن قطع من المعدن المحترق والملتوي.

يقول: (لقد ازالوا نقاط التفتيش، ولم يكن لدينا اجهزة لكشف المتفجرات . انا افضل ان تبقى الجدران الكونكريتية. انا افضل ان تبقى القوات الامريكية، لكن العراقيين والاحزاب السياسية العراقية لا تستطيع الاتفاق فيما بينها حول هذا الموضوع).

بصمات القاعدة في العراق

انسحبت الآلاف من القوات الاميركية القتالية التي كانت تقوم بدوريات في شوارع بغداد بالاشتراك مع نظرائهم من العراقيين، انسحبت الى قوعدها خارج المدن بعد الثلاثين من حزيران، تنفيذا للاتفاقية الامنية العراقية الاميركية المشتركة. غير ان هذه الخطوة، التي تعتبر مقدمة للانسحاب الشامل بحلول نهاية عام ٢٠١١، قد ادت الى زيادة المخاوف من تتسلل القاعدة والمجاميع المتمردة الاخرى عائدة الى المدينة.

يقول الجيش الاميركي انه تلقى طلبا بعد الهجمات الاخيرة لتوفير مراقبة جوية وتنفيذ اخلاء طبي وتقديم مساعدة في الادلة الجنائية لمحاولة التوصل الى المسؤول عن هذه الهجمات. وقد قام الجيش الاميركي بكل ما طُلب منه بالفعل.

تحمل هذه الهجمات بصمات تنظيم القاعدة في العراق، من توقيتها بالتزامن مع الذكرى السنوية لتفجير مبنى الامم المتحدة ببغداد عام ٢٠٠٣، الى حجم الهجمات ودقة التنظيم.

وقد صرح رئيس الوزراء نوري المالكي في بيان صادر عنه: «هذه الهجمات ما هي الا ردة فعل لفتح الطرقات والجسور ورفع الحواجز في داخل المناطق السكنية.» والقى المالكي باللائمة في هذه الهجمات على تنظيم القاعدة في العراق والبعثيين السابقين، وهو ما يفعله الكثير من العراقيين العاديين.

يقول سعد كامل رحمن السعدي، وهو عامل تنظيف يرتدي بزة برتقالية، وهو يبذل جهدا لاطائل منه لإزالة الزجاج المتناثر: «وحدهم البعثيون يقومون بهذه الاعمال. انهم يحبون افعال التدمير.»

غير ان (ابو اسيا) ، الذي يعمل سائقا، لا يتفق معه، ويقول: (ليس كل ما يحدث يُعزى الى البعثيين، فالبعثيون انفسهم خائفون الآن. لو كنتُ عنصرا امنيا لعملت على حماية المواطنين، انهم لا يقومون بعملهم).

(لم يأت احد من الحكومة الى هنا)

يعتقد احد العراقيين المتجمهرين في المكان، وهو صاحب متجر، ان الولايات المتحدة واسرائيل يقفان خلف هذا التفجير، لانهما تريدان ايجاد عذر لبقاء القوات الاميركية.

ويجلس سردار خورشيد، وهو احد عناصر حماية مبنى البرلمان المجاور لمنطقة الحادث، على حافة الفوهة التي تركها انفجار الشاحنة المفخخة. يقول: (حينما كان الاميركيون هنا لم تكن هناك انفجارات كبيرة). لكنه يستدرك انه لا يعني بهذا القول انه يريد عودة القوات الاميركية.

بيد ان الحكومة العراقية تلقت حصتها من غضب العراقيين. تقول هناء التميمي، التي تعيش في احدى الشقق السكنية مقابل الوزارة: (لم يأت احد من الحكومة الى هنا). وتقول ان نوافذ شقتها قد تحطمت بينما تعلقت الابواب على مصاريعها. اما الاثاث فقد تحطم الى اجزاء صغيرة. وتضيف: (بدا الامر وكأن الانفجار قد حدث في بيتنا. اين سنبيت الليلة؟ كل ما يفعله المسؤولون العراقيون هو ان يظهروا على شاشات التلفاز ليقولوا انهم يسيطرون على الوضع تماما!)

عن : كريستيان ساينس مونيتر

انفجارات بغداد تثير التساؤل!

هل ستغادر أمريكا العراق بهذه السرعة ؟

أثارت الانفجارات الدامية التي وقعت بالقرب من وزارتين بارزتين في بغداد الأربعاء التساؤلات فيما لوان المسؤولين العراقيين و الأمريكيين قد اتخذوا خطوات مبالغ في سرعتها من خلال تفكيك العديد من المفاصل الأمنية التي خلفتْ هذه الحوادث المأساوية الدامية في بغداد خلال العامين المنصرمين .

ترجمة : اسلام عامر

و لا يبدو ان المسئولين الأمريكيين في واشنطن و لا حتى العراقيين راغبون بإرجاع القوات الأمريكية الى بغداد بالرغم من تصاعد وتيرة العنف خلال الشهربن المنصرمين.

يريد الساسة العراقيون الذين يتنافسون على الانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها في يناير/كانون الثاني يريدون ان يبذلوا جهودهم من اجل اثبات استقلاليتهم عن الامريكيين.

يتطلع القادة في البنتاغون الى السبل التي من شأنها ان تقلل موارد من حرب الرئيس السابق جورج دبليو بوش نحو أفغانستان و التي دعاها الرئيس باراك اوباما هذا الاسبوع «اساسية للدفاع عن شعبنا»وقال رئيس الوزراء نوري المالكي في الساعات التي زامنت انفجارات الاربعاء في تصريح له قال بأن الحكومة العراقية ستعيد تقييمَ الوضع الامني في الوقت الذي اكد فيه المسؤولون العراقيون لمواطنيهم بأن القوات الامريكية

ستنسحب من المدن العراقية في الثلاثين من شهر حزيران/ يونيو كجزء من الاتفاقية الامنية بين البلدين بالرغم من تلك الهجمات.

قال هادي العامري وهوَ برلماني مسؤول عن الامن والدفاع بخصوص الهجمات «ان هذا الامر لا يخص الولايات المتحدة حيث ان ايقافه يقع على عاتقنا نحن فقط و من الواضح ان هذا اليوم قد اثبت ان قرار رفع الحواجز الكونكريتية هو قرارٌ متسرع للغاية»

واضاف عمار طعمة و هو عضو برلماني اخر «هذا الامر ليس من شأن امريكا حيث انه يخص العراق فان العراقيين يتولون زمام الامور و عليهم ان يتعلموا كيفية الدفاع عن انفسهم ولندع الامريكيين خارج نطاق هذا الامر»في البنتاغون، اكدّ مسؤولون عسكريون بأن الهجمات التي وقعت امام وزارتي المالية و الداخلية لن تغير من خطط الانسحاب لجميع القوات الامريكية نهاية ٢٠١١.

و قال المسؤول العسكري الاعلى في البنتاغون و الذي لايتكلم الا في ظروف غامضة لكي يستطيع ان يتحدث بصراحة قال: «جميعنا ننتظر لنرى هل سيطلب العراقيون منا العودة الى داخل المدن لكننا جميعاً نولي الاهتمام لافغانستان» و التي تقيم انتخابتها الرئاسية الثلاثاء.بالمقابل اكدت الادارة الأمريكية الاربعاء بأن هذا الهجوم الكبير الذي ضيق الخناق على العراق لايقود بمحاور النقاش حول القاء الخروقات على عاتق الانسحاب الامريكي.

قال روبرت غيبس المتحدث بأسمِ البيت الابيض بأن عدد الهجمات كان قليلاً نسبياً لكن عدد الضحايا لتلك الهجمات هو الذي ولّدَ هذا الخوف المتصاعد جراء استخدام المسلحين قنابل اكبر حجماً امام مناطق اسهل استهدافاً حسبما أظهرت احصائيات صحيفة (McClatchy).

بدأ المسؤولون في بغداد برفع الحواجز الكونكريتية من بعض شوارع بغداد المزدحمة الذي تزامن مع انسحاب القوات الأمريكية في حزيران/يونيو، فأن منطقة باب المعظم على سبيل المثال والتي يقصدها المسافرون بحثاً عن حافلات النقل على خط نقل سوريا وإيران لم تعد محاطة بعد الآن بالجدران الكونكريتية وكذلك ساحة طاهر وهي سوق شعبي كانت كلها محاطة بالجدران الكونكريتية عدا بعض الفتحات لدخول المتسوقين فأن هذه المنطقة الآن مفتوحة.

بالرغم من ان الحواجز الكونكريتية أصبحت اقل عدداً إلا أن المسلحين يقومون بوضع خطط لضربات مدروسة.

فبدلاً من استهداف الثغرات الأمنية في الأسواق المزدحمة فأن المسلحين الآن يختارون مواقع سياسية حتى في المناطق التي أمر المالكي بإبقاء الجدران الكونكريتية فيها.

حيث قام المسلحون يوم الأربعاء بتفجير شاحنة مليئة بالمتفجرات أمام وزارة الخارجية في المكان الذي تتواجد فيه نقطة تفتيش منذ أسابيع ،هذا الانفجار قتل ٦٠شخصاً على الأقل وجرح أكثر من ٣٠٠ شخص اغلبهم من العاملين في المبنى و قتل أكثر من٣٥شخصاً وجرح٢٢٨ آخرين في الهجوم أمام وزارة المالية.

وجرح ٢٠ شخصاً آخرون في أربع هجمات متفرقة في العاصمة بغداد يوم الأربعاء اثنتان منها قنابل صنع محلي واثنتان منها مدافع هاون.وأخذ عدد الخسائر بالتزايد تدريجياً بعد رحيل القوات الأمريكية من مراكز المدن وقال المتحدث باسم البنتاغون جيف موريل حول هجمات الموصل الأسبوع الماضي قال: «إن الوضع الأمني على الأرض منوطٌ بمستوى عدد القوات سواء كان في العراق أو أي مكان آخر ولكن بخصوص هذا الشأن فأنا لا أعتقد إن تراجع الهجمات أو تواليها سيغير من خطط انسحاب القوات الأميركية».

دمرت أنفجارات الأربعاء الصورة العامة للأمن في شوارع بغداد بعد هبوط العنف في العامين الماضيين.قال ياسر محمد وهو محاسب يبلغ من العمر خمسة وثلاثين عاماً يسكن منطقة الأعظمية شمالي بغداد التي قد تم رفع الحواجز الكونكريتية منها قال بأن العنف انتقل من الطابع المتسم بالعرقية والطائفية إلى الطابع السياسي وقال بأن تلك الهجمات قد أظهرت عجز الأحزاب السياسية باختلاف أنواعها عن اتخاذ إي اتفاق فيما بينها ونتيجةً لذلك فإن الشعور بالأمن في بغداد لم يعد ملحوظا مؤخراً وأضاف محمد قائلا: « اعتقد أن قرار رفع الحواجز الكونكريتية هو قرارٌ متسرع وأن المالكي قد حاول أن يدعم الأمن لكنه لم يفلح في اختيار السبل المناسبة والأساسيات الصحيحة لذلك. وأن الحواجز الكونكريتية لم تحمنا كما ينبغي «.

عن صحيفة ماكلاتشي

أوباما: لا للسلاح النووي، نعم للسلاح التقليدي

قوبل تعهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما باتخاذ خطوات محددة نحو «عالم دون أسلحة نووية»، بترحيب هائل من قبل دعاة السلام في العالم. لكن أوباما لم يأت بأدنى مؤشر على نيته خفض مبيعات الأسلحة التقليدية الأمريكية للعالم، وهي التي ارتفعت هذا العام بوتيرة غير مسبوقة.

فقد صرحت ناتالي غولدرينغ، الباحثة بمركز دراسات السلام والأمن بجامعة جورج تاون الأمريكية، أن «إدارة الرئيس أوباما أعارت حتى الآن قدرا ضئيلا من الاهتمام بسياسة بيع الأسلحة الأمريكية».

وشرحت في حديثها «أن مبيعات كبرى أنظمة السلاح الأمريكي بما فيها المقاتلات والصواريخ والسفن الحربية والدبابات، تسجل الآن ارتفاعا قياسيا. «

وقالت الباحثة أنه يبدو أن تصدير السلاح لا يتعدى كونه أمرا اعتياديا بالنسبة لإدارة أوباما، حيث من المتوقع أن تسجل مبيعات الأسلحة الأمريكية حجما لا نظير له هذا العام.

تقدر وزارة الدفاع الأميركية أن يبلغ إجمالي مبيعات الأسلحة من الحكومة الأمريكية إلى الحكومات الأجنبية، ٤٠ مليار دولار بحلول العام الجاري، بالمقارنة بمجموع ٣٦،٤ مليار في عام ٢٠٠٨.

ويشار إلي أن مبيعات الأسلحة الأمريكية تراوحت ما بين ٨ مليارات دولار و١٣ مليار سنويا في أوائل عقد الألفين، لكنها حققت في النصف الأول من العالم الجاري رقما قياسيا بلغ ٢٧ مليار دولار، وتواصل الارتفاع.

وتتوجه مبيعات الأسلحة الأمريكية أساسا للدولة الحليفة للولايات المتحدة بما فيها إسرائيل، مصر، باكستان، أفغانستان، تركيا، كوريا الجنوبية، البحرين، الأردن، تايلاند، الإمارات العربية المتحدة، وغيرها.

كما تعتبر الولايات المتحدة في الوقت الحاضر أكبر مورد للسلاح للعراق (بصادرات مخطط لها بالفعل، تقارب قيمتها ١٠ مليارات دولار، ويفترض أن تتم في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

وتضيف الباحثة الأمريكية أن مبيعات الأسلحة الأمريكية هذه تمثل «أنباء سارة لمنتجي الأسلحة الذين اجتهدوا دائما في الحيلولة دون أي خفض في الميزانيات العسكرية». "لكنها تعتبر خبرا سيئا لنا الذين كنا نأمل أن تعيد إدارة أوباما سياسات بيع السلاح هذه».

وبدوره صرح سيمون ويزيمان، الباحث ببرنامج الأسلحة في معهد إستوكهولم الدولي لبحوث السلام المعروف، أن بيانات وزارة الدفاع الأمريكية يشوبها بعض اللبس، فليس من الواضح ما إذا كان مبلغ ٤٠ مليار دولار المقدر لمبيعات السلاح هذه السنة، تمثل مبيعات فعلية أم مقترحة أو ممكنة.

لكنه شرح في حديثه ، أنه أيا كان الأمر فإن المبيعات الأمريكية من الأسلحة تسير تجاه الارتفاع المتزايد، لعدة أسباب»ربما يكون أهمها هو انخفاض عدد منتجي العتاد العسكري المتطور بالمقارنة بالعشر أو العشرين سنة السابقة.

وقال أن الولايات المتحدة تعتبر عامة أكثر منتجي الأسلحة تطورا، فهي تقدم لمشتري السلاح تقريبا كل ما يريدونه، خاصة فيما يتعلق بالأسلحة الهجومية والمقاتلات والصواريخ والإلكترونيات، فتحصل علي نصيب الأسد من مبيعات السلاح في العالم، بل ومن المقدر أن تزيد من حصتها.

ومثال علي ذلك، المقاتلة (JSF) التي لا يكاد يكون لها بديل تكتيكي في العالم والتي تم التعاقد عليها هذا العام ومن غير المستبعد أن تعقد صفقات إضافية عليها هذه السنة.

وتعتبر هذه المقاتلات الآن أكبر بند لتصدير السلاح على مدى التاريخ، مع إمكانات أن تسجل مبيعاتها زيادة هائلة تكفي للإبقاء علي صادرات الأسلحة الأمريكية على مستوى عال جدا على مدى العشرين سنة المقبلة إن لم يكن أكثر، وفقا للخبير.

وسبب مهم آخر هو أن العديد من كبار مستوردي الأسلحة الأمريكية في آسيا (اليابان، تايوان، كوريا الجنوبية، باكستان، استراليا)، والشرق الأوسط (المملكة السعودية، الإمارات العربية المتحدة)، وأوروبا (تركيا، بريطانيا)، قد تعاقدوا جميعهم مؤخرا على شراء كميات ضخمة من العتاد الحربي الأمريكي أو يخططون لذلك قريبا.

ويستطرد الخبير قائلا أنه علي الرغم من الأزمة المالية، ترفع الكثير من الدول المذكورة وبصورة ملحوظة، من حجم ميزانياتها العسكرية وتخطط لشراء أكثر العتاد الحربي تطورا.

وشرح أن ذلك يرجع إلي حد ما إلى رد فعل هذه الدول تجاه ما تعتبره تهديدا لها، كالحرب علي «الإرهاب»، وتطور الصين، وبرامج كوريا الشمالية وإيران النووية، أو العمليات العسكرية الجارية في أفغانستان.

وعلى سبيل المثال، من المقدر أن تتعاقد تايوان على صفقات شراء أسلحة بعدة مليارات دولارات هذا العام، بعد نحو ثماني سنوات من التفاوض، وانخفاض معدل مشترياتها من السلاح الأمريكي في الأعوام السابقة

كما أعلنت المملكة العربية السعودية عن خطط لشراء إسلحة أمريكية بما يزيد على ١٠ مليارات دولار، يتوقع أن يتم الاتفاق عليها أو على جزء منها في ٢٠٠٩-٢٠١٠.

يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة نجحت في التوغل في الأسواق الهندية، بصفقة مبدئية قدرها مليارات إلى ثلاثة مليارات دولار وفقا للاتفاقيات التي عقدتها مؤخرها، ومن المتوقع أن تستورد المزيد من السلاح الأمريكي هذا العام.

علقت ناتالي غولدرينغ الباحثة بجامعة جورج تاون الأمريكية، قائلة: أن إدارة الرئيس أوباما قد بدأت بالفعل وبصورة تدريجية، في الترخيص لوكالة التعاون في مجال الأمن الدفاعي الأمريكية، ببيع المزيد من الأسلحة.

وأضافت أن «التصريحات العلنية تنبئ بأن إدارة أوباما تميل إلى استخدام مبيعات السلاح كرمز للصداقة الأمريكية والتزام بالعلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف".

وختاما، ذكرت الباحثة أن الولايات المتحدة إعتادت في الماضي على القول بأن مبيعاتها من الأسلحة تساعد الدول على تأمين دفاعها. لكنه يبدو أن النتائج كانت عكسية، فقد ساهمت في دفع عجلة سباق التسلح، وتأجيج نيران التنافسات الإقليمية، وزيادة الكلفة الإنسانية في النزاعات المسلحة.(

عن وكالة : آي بي إس